

سيدي الوزير، نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. في انتظار ردكم، تقبلوا منّا أرقى عبارات التقدير.

إجابة السيدة وزيرة شؤون الشباب والرياضة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب السيد ياسين العياري.

المرجع: مراسلتكم عدد 1366 بتاريخ 18 جوان 2019.

المصاحيب: إجابة على السؤال الكتابي للسيد ياسين العياري عضو مجلس النواب. وبعد،

يشرفني أن أنهي إليكم صحبة هذا فحوى إجابة وزارة شؤون الشباب والرياضة على السؤال الكتابي للسيد ياسين العياري عضو مجلس النواب في خصوص الشكاية التي تقدّم بها السيد حلي شعبان، أستاذ مساعد للتعليم العالي المعين سابقا بالمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بالكاف.

والسلام

الجواب المتعلق بالسؤال الكتابي للسيد ياسين العياري

تبعاً لمراسلتكم المتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد ياسين العياري عضو مجلس النواب بخصوص الشكاية التي تقدّم بها السيد حلي شعبان، أستاذ مساعد للتعليم العالي المعين سابقا بالمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بالكاف، أشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب:

إن السيد حلي شعبان ينتهي إلى سلك المدرسين الباحثين الراجع بالنظر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتالي فإن التصرف في مساره المهني يرجع إليها بالنظر بما في ذلك الترقية والإلحاق والإحالة على عدم المباشرة (الوضعيات التي مرّ بها المعني بالأمر).

تجدد الإشارة أنه في تاريخ 21 أفريل 2017، تمّ إنهاء إلحاق المعني بالأمر لدينا من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى يتسنى لها ترفيته إلى الرتبة الأعلى، غير أنه لم يتمّ إعادة إلحاقه لدينا في الإبان (في تاريخ 03 أكتوبر 2017 أي بعد قرابة 05 أشهر) وذلك حتى يتسنى لنا صرف مرتباته في الأجل باعتبار أن وزارة شؤون الشباب والرياضة هي الهيكل الآذن بالصرف على أساس أنّ السيد حلي شعبان مباشراً للعمل بالمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بالكاف (هيكل ذو إشراف مزدوج) خلال الفترة موضوع طلبه (المدة 05 أشهر من 2017/05/01 إلى 2017/08/31) لكنّ المعني واصل التمتع بمرتباته على حساب ميزانية جامعة جندوبة خلال هذه الفترة.

وفي الأثناء، تمّ التفتن إلى هذه الوضعية من طرف جامعة جندوبة ليتمّ إثر ذلك وبعد تمتّع المعني بهذه المرتبات استصدار أمر باسترجاع أموال من طرف مصالحها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن المعني بالأمر لم يستظهر إلى حدّ الآن بما يفيد تسوية وضعيته المالية وإرجاع الأموال التي صرفت له بدون وجه حقّ من طرف جامعة جندوبة.

هذا، وبعد استيفاء جميع الإجراءات الإدارية من قبل جامعة جندوبة من خلال إصدار أمر بإرجاع الأموال للفترة الممتدة من 2017/05/01 إلى غاية 2017/09/30، وعلى إثر التنسيق مع أمانة

المصاريف العمومية، انطلقت الوزارة في تسوية الوضعية المالية للمعني بالأمر وصرف مستحقّاته للفترة المذكورة. هذا، ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر لكم على استعدادنا الكامل لمّد السادة النواب بكل التوضيحات التي تخصّ قطاعي الشباب والرياضة.

والسلام

السؤال الكتابي من السيد النائب ياسين العياري

إلى السيد وزير الدفاع الوطني

سؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني على معنى الفصل 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول تركيز برج اتصالات معدني بجانب ناظور جربة

سيدي الوزير، سلاماً واحتراماً،

نقلاً عن أحد المقالات، فقد وقع تركيز برج اتصال معدني بجانب ناظور جربة مما أدى إلى تقديم عريضة من قبل بعض المواطنين إلى الوزارة قصد إزالته.

<https://bit.ly/WVFen0>

الرجاء التفضل بمدّنا بمآل هذه العريضة.

سيدي الوزير، نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا منّا أرقى عبارات التقدير.

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن سؤالين كتابيين.

المرجع: مکتوبكم عدد 1358 بتاريخ 18 جوان 2019.

وبعد، تبعاً لمکتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتضمن سؤالين كتابيين توجّه بهما النائب السيد ياسين العياري، أشرف بموافاتكم صحبة هذا، بإجابة وزارة الدفاع الوطني عن السؤالين المذكورين. هذا، وتبقى الوزارة على ذمّكم لتقديم مزيد الإيضاحات والإجابة عن أيّ تساؤلات.

والسلام.

إجابة وزارة الدفاع الوطني حول تركيز هيكل حديدي بجانب

ناظور جربة

*الطلب المذكور لا يتعلق برج اتصالات، بل بهيكل حديدي مخصص لمنظومة المراقبة الساحلية، وقد تمّ إشعار رئيس بلدية جربة ميدون بأنه يتعدّد إيقاف عملية تركيز الهيكل المذكور وذلك لأسباب أمنية.

*تندرج عملية تركيز هذا الهيكل الحديدي ضمن مشروع وطني ذو صبغة أمنية بحتة يهدف إلى مراقبة المشارف البحرية ومتابعة ما يدور عرض السواحل التونسية بما يسمح للتصدّي لكل التهديدات المتأتية من البحر والأعمال غير المشروعة، إضافة إلى تأمين سلامة الملاحة البحرية الذي خصّصها الفصل 25 من القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 والمتعلق بإصدار محلة التهيئة الترابية والتعمير والذي يقتضي باستثناء كلّ المنشآت والمباني الضرورية لسلامة الملاحة البحرية والجوية للدفاع الوطني أو الأمن العمومي من أيّ ترخيص وذلك مراعاة للمصلحة العامة.

*عملية تركيز الهيكل الحديدي يمثل جزء من منظومة شبكة متكاملة لا يمكن فصله عنما تمّ برمجته وإنجازه ببقية مناطق الشريط الساحلي.